نحو مفهوم واضح للتحويل في النحو العربي

الأستاذ الدكتور رابح بومعزة(*)

هذا المقال يهدف إلى إيجاد مفهوم واضح للتحويل في النحو العربي، بالوقوف على ذلك في التراث النحوي، واستمداد المصطلح من النحو التحويلي التوليدي التشومسكي المميز بين البنيتين السطحية والبنية العميقة اللتين يقابلهما في التراث النحوي العربي الأصيل ما يعرف بثنائية الأصل والفرع.

وسيبين المقال أن التحويل في النحو العربي يتقاطع مع التحويل في النحو التحويلي التشومسكي، إلا أنه يتمايز عنه. وإن كان النحو التوليدي يرى أن لكل تركيب بنيتين إحداهما سطحية والأخرى عميقة، فإن النحو العربي المستمد من الخابية الخليلية السيبويهية يرى أن البنية اللغوية التي لها بنيتان، ظاهرة وباطنة -سواء أكانت هذه البنية صرفية أم نحوية- إنما هي البنية المحولة فقط.

وسيقف المقال على مفهوم التحويل وجذوره في النحو العربي، وعلى التحويل بقسميه الجذري والمحلي، ويقف عند أنواعه الأربعة: التحويل بالزيادة والتحويل بالحذف والتحويل بالترتيب والتحويل بالاستبدال، ضارباً أمثلة مبينة كل نوع، كاشفاً الغطاء عن دواعي التحويل ولطائفه في المستوى النحوي، مبرزاً أن اللغة العربية تلجأ إليه في المستوى النحوي حين نُشْدان التواصل الراقي الذي لا يمكن استكناه معاني كلماته ووحداته الإسنادية وجمله إلا باللجوء إلى بنياتها العميقة المتوارية خلف بنياتها السطحية. وتلجأ اللغة العربية إلى هذا التحويل في المستوى الصرفي في بابي الإعلال والإبدال بُغيةَ إحداث الانسجام والتناغم بين أحرف الكلمة، ضماناً للخفة التي تسعى لغة الضاد إلى الوصول إليها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

(*) قسم الأدب العربي جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجمهورية الجزائرية.

❁ مقدمة:

إن التفاعل الصحيح مع مفهوم التحويل هو وحده الذي يؤدي إلى جعل الأحكام القائمة عليه صحيحةً. ولما كانت الكِفايةُ اللسانية والتبليغية هي المنشودة من تعلم النحو الذي يَعني الانتحاء، وجدنا أن هذه الكفاية تَشْمُل مستويين للانتحاء: انتحاء البُنى والتراكيب الإسنادية التوليدية، وانتحاء البُنى والتراكيب المحولة، هذه التراكيب المحولة التي تستعمل في التواصل الراقي. ووجدنا أنه من الأهمية بمكان أن يكون مستعمل اللغة على بصيرة بالتحويل الذي يمَسُّ البُنى والتراكيب الإسنادية في لغتنا العربية. فما مفهوم التحويل؟ في مبتدأ الأمر نَلفِتُ الانتباه إلى أن مفهوم التحويل الذي اكتسب شهرةً واسعةً بعد ظهور مدرسة "النحو التحويلي التوليدي" على يد تشومسكي يقترب من مفهومه في الدرس العربي القديم.

وإن النظرية النحوية التي أَوجَدتُه تعاملت بمفهومه هذا في تفسير كثير من الوحدات الإسنادية والجمل دون التصريح به، ولم تصرِّح به مصطلحاً إلا في تراكيب إسنادية محدودة[1].

❁ بسط الموضوع:

التحويل: «وسيلةٌ للوصف والتحليل والتفسير»[2]. و: «إن عمليات التحويل تقلب البنيات العميقة إلى بنيات ظاهرة دون أن تمَسَّ بالتحويل أي بالتأويل الدلالي (التفسير الدلالي) الذي يجرى في مستوى البنيات العميقة»[3]. حيث: «إن التركيب الباطني يعطي المعنى الأساسي للجملة[4]» أو الوحدة الإسنادية[5].

---

(١) ينظر: **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، محمد حماسة عبد اللطيف، ص١١.

(٢) **المدارس اللسانية في التراث العربي في الدراسات الحديثة**، محمد الصغير بناني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٥م، ص٢١.

(٣) المرجع نفسه، ص٧٩.

(٤) **مدخل إلى علم اللسان**، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللسانيات، ص٥٨، ٥٩.

(٥) يقصد بالوحدة الإسنادية، التركيب الإسنادي الذي يتوافر فيه المسند والمسند إليه، ولكن لا يتوافر فيه شرط الاستقلال، ولقد ورد مصطلح "الوحدة الإسنادية بالإنجليزية" (clause) ينظر المرجع نفسه، محمد ابراهيم عبادة، ص٣٢.

وإن اللجوء إلى البنية العميقة في النحو العربي إنما كان لتفسير الأبنية والتراكيب التي تعتريها بعض التحولات في سَعَة الكلام ونَظمه، من مثل الحذف، والتقديم، والتأخير وغيرها[١]، ونحاةُ العربية هم أولُ مَن لجأ إلى التقدير[٢]. ولم يكن تقديرُهم بتأثُّرٍ من المنطق الأرسطي[٣]. فالتحويل يَحْصُل عندما يحاولون تفسير الكثير من الأبنية المُلْبَسَة التي لم تَأتِ على بناء نظائرها[٤] في الإعلال والإبدال[٥]، «والقولُ بالعامل والتقدير تعليلٌ يتجاوز الوصف الظاهري لنظام اللغة»[٦]. والتحويل هو تحويل جملة أو وحدة إسنادية إلى أخرى[٧]. «ويُقصَد به في النحو التوليدي التغيرات التي يدخلها المتكلم والمستمع على النص، فينقل البنيات العميقة المولدة من أصل المعنى إلى بنيات ظاهرة على سطح الكلام»[٨]. وقد اختلف النحويون في هذه التراكيب المقدرة من ناحية تحديدها، واختلفوا في طرائق تحويلها إلى بنية السطح[٩].

فهو عملية تغيير تركيب لغوي إلى آخر بتطبيق قانون تحويلي واحد أو أكثر، مثل التحويل من جملة إخبارية إلى جملة استفهامية. إنه وصف العلاقة بين البنية العميقة والبنية السطحية[١٠].

---

(١) **مدخل إلى علم اللسان**، ص ٥٩.

(٢) **النحو العربي ومنطق أرسطو**، عبد الرحمن الحاج صالح، ص٦٧-٨٦، نقلاً عن حسن خميس سعيد الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي**، ص٢٤٩.

(٣) **المدرسة الخليلية الحديثة**، عبد الرحمن الحاج صالح، نقلاً عن حسن خميس سعيد الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي**، ص٢٥٠.

(٤) **الخصائص**، ابن جني، ١/١٠٦.

(٥) **أول صياغة للتراكيب العربية**، عبد الرحمن الحاج صالح، ص٧٢، نقلاً عن حسن خميس سعيد الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي**، ص٢٥١.

(٦) كأن تُحوَّل الوحدة الإسنادية الاسمية المؤدية وظيفة الحال إلى وحدة إسنادية مضارعية مؤدية وظيفة الحال وسوى ذلك.

(٧) **المدارس اللسانية في التراث العربي والدراسات الحديثة**، ص٨١.

(٨) **الجملة العربية دراسة لغوية**، إبراهيم عبادة، ص١٧٢.

(٩) **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، محمد حماسة عبد اللطيف، ص١١.

(١٠) يقصد به التركيب المحوّل، لأن التركيب البسيط التوليدي لا أصل له.

وليس التأويل والتقدير اللذان رفضهما أصحاب الاتجاه الوصفي إلا ضبطاً للعلاقة التي بين التركيب الظاهر والبنية العميقة التي هي الأصول التي تنتظم بنية التركيب[1] عند العرب[2]. فما مفهوم التحويل في النحو العربي؟

❁ مفهوم التحويل في النحو العربي:

إذا كان التحويل في النحو التحويلي التشومسكي قائماً على أساس أن لكل تركيب إسنادي (جملة أو وحدة إسنادية وظيفية) بنيتين: إحداهما عميقة والأخرى سطحية-وكان لا بُدَّ من التحويل بقواعده المختلفة لكي يقوم بدور نقل البنية العميقة من عالم الفكرة المجرَّدَة إلى عالم التحقق الصوتي، فإن هذه الفكرة نفسَها التي أَدَّت إلى ضرورة التحويل قد وُجِدت بشكلٍ آخرَ في النحو العربي.

ولكنَّ النحويين العرب حين تناولهم فكرةَ المواءمة بين العمق المُقدَّر والسطح الظاهر، وانتهَوْا إلى أن هناك نموذجاً أو معياراً أو أصلا تجريدياً في الغالب يحاول الكلام الحي تنفيذه واستعماله، وخلَصُوا إلى أن النموذج المجرد أساس للآخر فحاسبوا الكلام المنطوق بمقياس هذا النموذج المجرد-فإنهم رَأَوا أَنْ ليس هنالك لكل تركيب إسنادي بنيتان إحداهما عميقة والأخرى سطحية، وإنما التركيب الإسنادي الذي يقتضي بنيتين هو التركيب المحوَّل الذي يكون ظاهره مُلْبَساً. فالجملة التوليدية أو الوحدة الإسنادية الوظيفية التوليدية (الواردة عناصرُها على أصلها)[3] لا تحتاج إلى بنية عميقة. وكذلك الصيغة الصرفية التي لم يقع فيها تحويل من نحو الإعلال والإبدال لا تحتاج إلى بنية عميقة. وإذا كان مصطلح "البنية العميقة" غيرَ مصرَّح به في معالجة النحاة العرب للتراكيب الإسنادية المحولة، فإن مفهومه كان حاضراً

---

(١) **التطور النحوي للغة العربية**، برجستراستر، ص٤٨.

(٢) فالمبتدأ في الجملة التوليدية أو الوحدة الإسنادية التوليدية يأتي معرفةً لا نكرةً، متقدماً على الخبر، ويأتي مفرداً لا وحدةً إسناديةً، ويكون مذكورًا لا محذوفاً. والفعل في الجملة الفعلية التوليدية أو الوحدة الإسنادية التوليدية يأتي متقدماً على مرفوعه وعلى المفعول به.

(٣) المرجع السابق، محمد حماسة عبد اللطيف، ص٢١.

في معالجتهم تلك، وجاء التعبير عنه بطرائق مختلفة من نحو قولهم "أصله كذا"، أو "قياسه كذا"، أو هو "على تقدير كذا"، أو "تأويله كذا"، أو "على نية كذا". وهي كلها تعني أن هناك بنيةً عميقةً وراء البنية السطحية المحوَّلة[1].

وقد استعمل مفهوم البنية العميقة في التفريق بين معاني التراكيب الإسنادية في الصيغ العربية التي يكون ظاهرها مُلبَساً، فكان مفهوم البنية العميقة هو المؤدي إلى إزالة هذا اللَّبْس.

وما يذهب إليه النحويون في باب (تمييز الجملة) يعد مثالا واضحاً على التحويل الذي ورد صراحةً، إذ يقول الأشموني في حد تمييز الجملة «فتمييز الجملة رفع إبهام ما تضمنته من نسبة عامل فعلا كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل إلى معموله من فاعل أو مفعول نحو: "طاب زيدٌ نفساً": ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾[مريم: ٤]. فالتمييز محول عن الفاعل. والأصل[2] "طابت نفسُ زيدٍ"، واشتعل شيبُ الرأس»[3].

والجملة المحوَّلُ عنها ليس من اللازم أن تكون افتراضيةً بحتةً، أو تجريديةً خالصةً لا يُتَكَلَّم بها، بل قد يكون هناك من الجمل التي يمكن استعمالها، ولكن يُعدَلُ عنها لغرض من الأغراض المختلفة التي قد ترجع إلى الإلف وكثرة الاستعمال، أو إلى الاستخفاف، كما أشار سيبويه في قوله: «وذلك قولك امتلأت ماءً وتفقأت شحماً (. . .) وإنما أصله امتلأت من الماء وتفقأت من الشحم. فحذف هذا استخفافاً». والبنية العميقة قد تتعدد. فالجملة الفعلية: "تفقأ زيد شحماً" يرى بعضهم أن بنيتها العميقة: "تفقأ شحمُ زيد"، ويرى آخرون أن بنيتها العميقة: "تفقأ زيدٌ من الشحم".

وهذا الاختلاف في تحديد الجملة المحولة عنها لا ترفضه النظرية اللسانية الحديثة، بل

---

(١) ينظر: **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، ص٢٨.

(٢) ينظر: الأشموني، المرجع نفسه، ٢/ ١٩٥.

(٣) **الكتاب**، سيبويه، ٢/ ٧٤.

تراه مسوغاً مقبولا ما دام المفسر يشرح كيف ائتلفت الجملة من تركيب البنية العميقة إلى البنية السطحية[1]. ومعظمُ خلافات النحويين كانت حول تقدير البنية العميقة، أو حول القواعد التحويلية التي تَحكُم تحوُّلَ البنية العميقة المقدرة إلى البنية السطحية[2].

ولم يكن النحويون العرب مُجانِبِيَن الصَّوابَ كما اتهمهم بذلك كثير من الباحثين الذين لا يُقِرُّونهم على فكرة الأصل والتفريع هذه، استجابةً لآراء المدرسة الوصفية التي ترى في ذلك بحثاً ميتافيزيقياً لا يعتمد على مبدأ علمي سليم.

غير أن المنهج التحويلي رأى أن مسألة الأصلية والفرعية مسألة أساسية في فهم البنية العميقة وتحويلها إلى بنية سطحية[3]. والتحويل هو إجراء الشيء على الشيء. وإجراء الشيء على الشيء هو عينُ التحويل بما أن المحول والمحول له متكافئان. وهو من وجهة نظر المنطق في الرياضيات الحديثة تكافؤٌ غيرُ اندراجيٍّ، وهو هذا الذي يُحْصَلُ عليه بالقياس. والتحويل عند العرب تحويلان: تحويل يبحث به عن تكافؤ البنى (توافق البناء عند العرب) وهو الأهم، وتحويلٌ تُفَسَّرُ به الشواذ[4] بواسطة ما يُعرَف بـ"نظرية الحمل"[5]. وهو السلسلة من التحويلات التي يتوصل بها من الأصل الذي كان ينبغي أن تكون عليه هذه الشواذ إلى الصورة المستعملة للجملة أو الوحدة الإسنادية أو الصيغة الصرفية في صيغتها النهائية[6].

فالتحويل قد يكون بالقلب، أو بالنقل، أو بالحذف. والتحويلُ بالحذف يمسُّ المشتقات. وقد يصيب فاء المشتق أو عينه أو لامه. فالفعل المضارع قد يحول بحذف فائه. ونقف على

---

(١) المرجع السابق، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، ص ٢٨.

(٢) لمزيد من الإيضاح ينظر، سيبويه **الكتاب**، ٢/ ١٨٢. **وأسرار العربية**، ابن الأنباري، ص١٥، **ونظرية النحو العربي في ضوء مناهج التطور اللغوي الحديث**، نهاد الموسى، ص٤٥-٧٩.

(٣) ينظر: **النحو العربي والدرس الحديث**، عبده الراجحي، ص١٤٤.

(٤) **النحو العربي والبنوية اختلافها النظري والمنهجي**، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة الآداب، جامعة قسنطينة، ص٢٨.

(٥) **الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي**، بومعزة رابح، دار أرسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا ط١، ٢٠٠٨م، ص٧٢.

(٦) **قواعد تحويلية للغة العربية**، محمد علي الخولي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، ١٩٨١م، ص٢٢.

مثال لـه في قولـه تعـالى ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ * لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [الأنفال: ٧]، ذلك أن الفعل "يَعِد" جـاء عـلى وزن "يَعِـل". سـقطت فـاؤه، أي حذفت لأن سقوطها يكـون فـيما عينُـه مكـسورةٌ مـن مـضارع "يَفعِـل" أو "يَفعَـل" لفظـاً أو تقديراً[1] فالسقوط لفظاً في مثل الفعـل "يَعِـد". لأن الكـسرة ملفـوظٌ بهـا. إذ إن أصـل الفعـل "يَوعِد". وهو مستثقَلٌ من الفعل وَعَد" المثال الواوي، حُوِّل بأن حذفت فاؤه (الواو) لوقوعها موقعاً تمتنع فيه الواوات. وذلك أنها جاءت بين ياء وكسرة[2]، أي اكتنفها ثقيلان. ولم يَجُزْ حَذْفُ أحدهما: الياء لأنها حرف المضارعة، كما لم يَجُزْ حذفُ الكسرة لأن وزن الكلمة بها يُعرَف[3].

والحذف تقديراً نقف على كنهه في الآيتين: ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُوا۟ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا۟ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَٰلِحٌ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[التوبة:١٢٠]، و﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [الأعراف:١٥٧] فالآيتان احتوتا فعلين مضارعين مثالين واويين "يَطَأون" و"يَضَع" جاءا عل وزني "يَعلُونَ" و"يَعَلُ" من الماضيين "وطِئذ" و"وَضَعَ". وكان حقُّ مضارعيهما أن يكونا "يَوطِئونَ" و"يَوضَعُ" على وزني "يَفعِلون" و"يَفعَل". "فالأصل كسر الطاء والضاد والفتح عارضٌ" أي إن عينيهما مكسورتان تقديراً، وما فتحتا إلا لكون اللام في الفعلين حرفاً حلقياً

(١) **النحو العربي والبنوية اختلافها النظري والمنهجي**، عبد الرحمن الحاج صالح، **مجلة الآداب**، جامعة قسنطينة، ص٢٨.

(٢) **الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي**، بومعزة رابح، دار أرسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا ط١، ٢٠٠٨م، ص٧٢.

(٣) **قواعد تحويلية للغة العربية**، محمد علي الخولي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، ١٩٨١م، ص٢٢.

(الهمزة في الفعل "يَطَأُونَ"، والعين في الفعل "يَضَعُ") ولم يعتدَّ بالفتحة لكونها عارضةً[1] مجتلَبةً لأجل حرف الحلق[2] لأن أحرف الحلق كما ثبت عن صاحب كتاب **المنصف**: «إذا كنَّ لامات الفعل فُتِح لهن موضعُ العين إذا كان "يَفعَلُ". فإذا كانت حروف الحلق عَيْناتٍ فتحن أنفسهن»[3]. ومنه فإن كل فعل مثال واوي. لامه أحد أحرف الحلق مضارعه يأتي بفتح عينه مع حذف فائه إلا فعلا واحداً، هو "يَلِغُ"[4] من الماضي "وَلَغَ". حيث وردت عينه بالكسر على الرغم من أن لامه (الغين) حرفٌ حلقي. أما إذا كانت فتحة عين الفعل المثال الواوي أصليةً، غير عارضة فلا تُحذَف الواو (فاء الفعل المضارع).

وقد يسأل سائل لِمَ حُذِفت هذه الواو في الفعل "يَذَرُ" الوارد في قوله تعالى: ﴿ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٢٨] مع أن أصل الفعل "يَذَرُ" مفتوح العين، ولامُه ليست حرفاً حلقياً، حيث إن الراء (لام الفعل) حرفٌ لثويٌّ؟ الجواب: هو أن الفعلين "يَذَرُ" و"يَدَعُ" متفقان في المعنى[5]. ثم إن المطرد في القياس الشاذ هو استعمال الماضي مِن"يَذَرُ" و"يَدَعُ"[6]، فقد استغنى العرب عن "وَذَرَ" و"وَدَعَ"[7]، أي أمات العرب ماضي الفعلين المذكورين. وحيث إن الفعل "يَدَعُ" يحتوي على حرف حلقي يجعل قاعدة التحويل بالحذف المذكورة آنفاً تنطبق عليه أُجرِيَت كلمة "يَذَرُ" مجراه؛ لأن العرب اعتادوا: «أن يَحمِلوا الشيء على حكم نظيره لقرب ما بينهما وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم»[8].

---

(١) **المقتضب**، المبرد، ١/ ٢٢٦.

(٢) **شرح المفصل**، ابن يعيش، ١٠/ ٥٦.

(٣) **المنصف**، ابن جنبي، ١/ ٢٠٦.

(٤) **بغية الأمال في مستقبل الأفعال**، اللبدي أحمد بن يوسف الأندلسي، الدار التونسية للنشر، ١٩٩٧م، ص٤٥.

(٥) الحسيني جمال الدين، **مجموعة الشافعية**، ٢/ ٥١.

(٦) **التكملة**، الفارسي،ص٢٥٧.

(٧) **المنصف**، ابن جني، ١/ ٢٧٨.

(٨) **الخصائص**، ابن جني، ١/ ٣٧٨.

وحين نتأمل الآيات الكريمات ﴿ وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَآ أَن تُفَنِّدُونِ ﴾ [يوسف: ٩٤]، و: ﴿ قَالُوا۟ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [هود: ٣٢]، و: ﴿ قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا ﴾ [الأعراف/ ٧٠]، نجد أن الأفعال "أَجِدُ" و"تَعِدُ" و"نَذَرُ" أصولها: "أَوجِدُ" و"تَوعِدُ" و"نَوذِرُ" حولت بحذف واواتها على الرغم من أنه لم يكتنفها ثقيلان، أي لم توجد هذه الواو بين ياء وكسرة؛ لأنه لو قيلت -هذه الأفعال- بالواو لاختلفت طرائق تصريف كلماتها[١]. وكان المضارع يكون مرةً بواو، ومرةً بلا واو. فحُمِل ما لا عِلَّة فيه على ما فيه علة[٢]؛ طَرْداً للباب ليأتي على وتيرة واحدة[٣]. أي أنه جُعِلت أحرف المضارعة (أ. ن. ت) توابِعَ للياء (حرف المضارعة الرابعة) لئلا يختلف الباب[٤].

والقواعد التحويلية في النحو قد تكون بالحذف، أو الاستبدال، أو بالإضافة (أي الزيادة)، أو إعادة الترتيب (أي التقديم والتأخير) وغير ذلك. وقد تكون هذه القوانين اختياريةً. وقد تكون إجباريةً. وفي كل حالة ينبغي أن يجري تطبيق القوانين التحويلية على تركيب من الممكن تحليلُه إلى عناصر سبق ظهورها في التركيب الباطني، أي لابد من وجود وصف تركيبي قابل للتحليل استناداً إلى عناصر التركيب الباطني. وهذا الشرطُ لازم للسيطرة على القوانين التحويلية وحصر استعمالاتها[٥].

وهذه النظرية التحويلية تهدف إلى تحديد قواعد اللغة كلها، وإلى بناء نموذج لآليتها انطلاقاً من الفرضية التي تُقِرُّ بمقدرة المتكلم المستمع المثالي على أن ينتج عدداً غير متناهٍ من

(١) المنصف، ابن جني، ١/ ١٩١.

(٢) أسرار العربية، الأنباري، ص ١٧٤.

(٣) المنصف، ابن جني، ١/ ١٩١.

(٤) مدرسة البصرة النحوية، عبد الرحمن بن الأنباري، ص ٣٨١.

(٥) المقتضب، المبرد، ١/ ٢٢٦.

جمل لغته ويفهمها[1]. ذلك أن الأساس النظري الذي انطلقت منه هذه النظرية يقوم على مبدأ يقرر أن مهمة الوصف اللغوي هي تفسيرُ لغة المتكلم المستمع الفعلية وسليقته أو قدرته اللغوية، ومعرفته بهذه اللغة[2].

❁ أنواع التحويل:

للتحويل في النحو (أي في البنى التركيبية) نوعان: تحويل جذريٌّ، وتحويلٌ محَلِّيٌّ.

١- التحويل الجذري:

وهو التحويل الذي ينقل المركب الاسمي[3]، أي الاسم الذي كان مؤدياً وظيفةَ الفاعل في الجملة الفعلية النواة (التوليدية أو الأساسية)، هذا الاسم الذي كان مسبوقاً بالمسند (الفعل) إلى رأس الجملة، ثم يعلقه بالعقد الأساس. ولذا فإنه ينتمي إلى مجال التحويلات الجذرية[4]، وهي تلك التحويلات التي أَطلقَ عليها الجرجاني مصطلح "التقديم لا على نية التأخير"، إذ يقول: «اعلم أن تقديم الشيء على وجهين تقديم يقال له إنه على نية التأخير (...)، وتقديم لا على نية التأخير ولكن على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم وتجعل له باباً غير بابه وإعراباً غير إعرابه (...) مثل: ضربت زيداً، وزَيدٌ ضربته، لم يقدم زيدٌ على أن يكون مفعولا منصوباً (...) ولكن على أن ترفعه بالابتداء»[5]. وهو الذي ينتقل فيه المسند إليه من

---

(١) المرجع السابق، محمد علي الخولي، ص ٣٩، ٤٠.

(٢) من **الأنماط التحويلية في النحو العربي**، محمد حماسة عبد اللطيف، ص١٩.

(٣) يقصد بالمركب الاسمي الاسم المؤدي وظيفة المبتدأ، أي ما يسميه هذا المقال الوحدة الإسنادية.

(4) Transformations radicales conservatrices et locales, M Emonds Joseph, p. 48

(٥) وقد رأى الدكتور عبده الراجحي أن قضية العامل في أساسها صحيحة في التحليل. وقد عادت في المنهج التحويلي في صورة لا تبتعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي. ورأى أن مسألة التقدير (البنية العميقة) التي تقود إليها هذه القضية هي الأخرى تعدُّ شيئاً مقرراً يؤكده تحليل النحوي عند التحويليين. ينظر: عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج**، ص١٤٣ وما بعدها. والقول بعمل العناصر اللغوية بعضها في بعض لا على وجه الحقيقة بل على وجه العلاقات المطردة الثابتة بينها في تلازمها، والقول بالعمل افتراض في التحليل الداخلي يعين على تفسير كثير من الظواهر في الإعراب وما يتعلق به. ينظر: **أصول النحو**، ابن السراج، ١/ ٤٤، ٤٥.

مكان داخل الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية إلى مركز الصدارة متخلصاً من أثر الفعل الذي كان العامل[١] الأساس فيه من نحو: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]. ذلك أن لفظ الجلالة "الله" في هذه الجملة لا يخضع وظيفياً للفعل "يحب"، وإنما العامل فيه هو الابتداء[٢].

ومن ثم فالتحويل في هذه الجملة هو تحويل جذريٌّ. ولا يمكن عدُّ لفظ الجلالة "الله" فاعلاً على الرغم من أنه فاعل منطقي وحقيقي. والفاعل المحول في هذه الجملة أصبح مبتدأً، وبذلك تحولت الجملة تحويلا جذرياً، أي انتقلت من الفعلية إلى الاسمية. ومن خلال التحليل النحوي العربي للجملة الواردة في تلك الآية نلحظ أن الجملة الاسمية المركبة[٣] تختلف جذرياً عن الوحدة الإسنادية الفعلية المضارعية المنفية[٤] الواردة في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا ۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّي ۖ فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]؛ لأن التركيبين الإسناديين: "والله لا يحب الفساد"، و"لا أحب الآفلين"، يعبران عن مواقف كلامية مغايرة تماماً كما انتهى إلى ذلك سيبويه وأمثاله حين تحليلهم مثل هذين التركيبين الإسناديين[٥]. يؤكد ذلك سيبويه بقوله: «فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت زيدٌ ضربته فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع (منطلق) إذا قلت (عبدالله منطلق)، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به (...) ومثل ذلك قوله جل شأنه: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[فصلت: ١٧]. وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملا في المضمر وانشغل به»[٦]. وأساس ذلك أن من الشروط البنوية التي يجب توافرها في هذا النوع من التراكيب إجبارية الضمير العائد، لأن الفعل لا بد

---

(١) ينظر: **دلائل الإعجاز**، الجرجاني، ص١٣٥، ١٣٦.

(٢) ينظر: **الكتاب، سيبويه**، ٢/ ١٢٧.

(٣) عدّت مركبةً لأن الخبر فيها ورد وحدةً إسناديةً مضارعيةً بسيطةً.

(٤) عدّت وحدةً إسناديةً ولم تسمَّ جملةً لأنها مؤدية وظيفة مقول القول.

(٥) ينظر: المرجع نفسه، سيبويه، ١/ ٨٠.

(٦) المرجع نفسه، سيبويه، ١/ ٨١.

له من اسم يشتغل به. «إذ لا تعرف اللغات فعلا بدون شخص»[١]. أي بدون فاعل. ذلك أن الضمير العائد على المبتدأ المتصل بالفعل إجباري. ولولا ذلك لم يحسن كما رأى ذلك سيبويه[٢] وهذا الضمير يعمل على المحافظة على سلامة البناء، وذلك بربط الخبر بالمبتدأ[٣].

وهذا التحويل الجذري اعتُمِد عن طريق التفكيك. يقول الفهري: «التفكيك نوعان: باعتبار الجهة تفكيك إلى اليمين كما في الجملة "زيدٌ ضربته"، وتفكيك إلى اليسار كما في الجملة "ضربته زيدٌ"»[٤]. فالتفكيك إلى اليمين كان جذرياً، حيث تغير الاسم بالارتفاع وتحولت الجملة إلى جملة اسمية داخلة ضمن التحويل عن طريق التبئير. فلو أردنا أن نحلل الجملة الواردة في الآية السالفة الذكر لوجدنا أنها لا تختلف بنوياً عن جملة: "الله غيرُ محبٍّ الفسادَ". وهي:

١- اسم + حرف النفي + فعل المضارع + ضمير (هو) + مفعول به.

٢- اسم + اسم نفي + اسم مشبه بالفعل (وصف) مُؤدٍّ وظيفة المضاف إليه + ضمير + مفعول به.

والاختلاف بينهما دلاليٌّ تُوَفِّرُه زيادة الصيغة الزمنية بالنسبة إلى الفعل في الجملة الأولى[٥]. بينما يفتقر إلى ذلك الاسم المؤدي وظيفة الخبر في الجملة الثانية. يقول ابن يعيش: «زيدٌ ضارب، وعمرو مضروب، وخالد حسن، ومحمد خير منك. ففي كل واحد من هذه الصفات[٦] ضمير مرفوع بأنه فاعل[٧] لابد منه لأن هذه الأخبار في معنى الفعل»[٨].

---

(١) **شرح المفصل**، ابن يعيش١، / ٧٥، ٧٦.

(٢) ينظر، **الكتاب**، سيبويه، ١/ ٨١.

(٣) (**مفهوم التحويل وأنواعه في العربية**)، صالح خديش، **مجلة الآداب**، جامعة قسنطينة، ص١٩٧-١٩٩.

(٤) **اللسانيات واللغة العربية**، عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ١٩٨٦م، ص١٢٨.

(٥) يقصد الوحدة الإسنادية المضارعية المنفية: «لا يحب الفساد».

(٦) الوصف يطلق على الاسم العامل عمل فعله.

(٧) أو نائب فاعل.

(٨) المرجع نفسه، ابن يعيش، ١/ ٨٧.

٢- التحويل المحلي:

وهو ما يعرف بالتقديم على نية التأخير أو الرتبة غير المحفوظة[١] بتعبير تمّام حسّان، مع مراعاة التغيرات الدلالية الحاصلة في كل مرة. يقول الجرجاني: «اِعْلَمْ أن تقديم الشيء على وجهين، تقديم يقال له إنه على نية التأخير، وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ إذا قدَّمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل»[٢]. فالجملة الفعلية الواردة في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ﴾ [النجم:٥٣]. هي جملة فعلية محولة تحويلا محلياً بنيتها العميقة "أهوى المؤتفكةَ" جرى عليها عنصرٌ من عناصر التحويل وهو الترتيب بتقديم المفعول به "المؤتفكةَ" على نية التأخير[٣] للعناية والاهتمام، أو الاختصاص[٤]. وبعضهم قسَّمَ التحويل إلى سطحي وعميق. فالتحويل السطحي وهو الأبسط والأهم وظيفياً والأكثر تداولا في الكلام يتبدى في أربعة أقسام:

١- التحويل بالترتيب.

٢- التحويل بالزيادة

٣- التحويل بالحذف

٤- التحويل بالاستبدال.

وبدون مراعاة صور التحويل الواقع في التراكيب الإسنادية (الجمل أو الوحدات الإسنادية) المحولة باهتمام وعناية-بالعودة إلى البنية العميقة (أي الأصل الحقيقي أو المفترض)- يكون من العسير فهمُ تلك التراكيب الإسنادية الواردة على غير أصلها (أي المحولة)، ويكون من الصعب تفسير عقدها بدقة وسلامة[٥].

---

(١) **اللغة العربية معناها ومبناها**، تمام حسان، ص٢٠٢.

(٢) **دلائل الإعجاز**، الجرجاني، ص١٣٥، ١٣٦.

(٣) ينظر: **دلائل الإعجاز**، الجرجاني، ص١٣٥، ١٣٦.

(٤) ينظر: **أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم**، أحمد مختار البزرة، دمشق، بيروت، ١٩٨٥م، ص٢٥.

(٥) ينظر(المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي)، عبد الجبار توامة، أعمال ندوة **تيسير النحو**، ص٣١٠.

أما التحويل العميق فهو ذاك الذي ينطبق على التراكيب التي وقع تحويل في وظائف كلماتها من الإسناد إلى التخصيص من نحو التحويل الجاري في تمييز النسبة[1].

١ - التحويل بالاستبدال:

إذا كان من أصول البنوية "التوزيع"، وهو منهج في التحليل اللغوي اتخذته مدرسة بلومفيلد يقوم بتوزيع وحدات لغوية بطريقة استبدال وحدة لغوية بأخرى لها السمات التوزيعية نفسها[2]، وإذا كان التحويليون يعتمدون مثل البنويين على مقياس التكافؤ، وهو صلاح قيام الشيء مقام الشيء (الاستبدال في الاصطلاح اللساني الحديث)، فإن النحاة العرب يبحثون عن مكانة المحول ودوره الذي يؤديه في الجملة أو الوحدة الإسنادية التي ينحصر فيها. والاستبدال هو إمكان إقامة وحدة لغوية أو وحدة إسنادية مقام وحدة لغوية أو وحدة إسنادية أخرى، لأن: «الشيء المقام مقام الشيء بما أنه وحدة دالة فهما[3] من قبيل واحد تماماً»[4]. والاستبدال باب من أبواب التكافؤ من حيث جمعُهُ كلَّ العناصر التي يمكن أن يُستبدَل بعضها ببعض في سياق معين. والعلائق الاستدلالية هي علائق قياسية[5]. فما يقع في خانة واحدة يأخذ حكماً واحداً وإن تعددت صوره[6]، يقول ابن فارس: «من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ»[7]. واللافت للانتباه في هذه المسألة هو أن البنية السطحية والبنية العميقة متكافئتان في اللفظ،

---

(١) ينظر: **دلائل الإعجاز**، الجرجاني، ص٩٢، ٩٣، و**شرح شذور الذهب**، ابن هشام ١/ ٣٣٣، وما بعدها.

(٢) ينظر: **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج التطور اللغوي الحديث**، نهاد الموسى، ص٣٧، ٣٨.

(٣) أي المستبدل والمستبدل عنه.

(٤) (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، عبد الرحمن الحاج صالح، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، ص٢٠.

(٥) ينظر: **مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، نور الهدى لوشن، المكتبة الجامعية الأزاربطة، الإسكندرية ٢٠٠١م، ص٣١٣.

(٦) المرجع نفسه، نهاد الموسى، ص٤٨.

(٧) **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، ابن فارس، ص٥٧.

ولكنهما مفترقتان في المعنى. والتحويل بالاستبدال يَشمُل كل الوحدات الإسنادية الوظيفية المؤدية وظائف المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل والمفعول به والنعت والحال والمضاف إليه والمستثنى. فهي كلها استبدلت بمفرد يرتدُّ إلى مصدر أو مشتق. وقبل أن نقف على صور التحويل بالاستبدال وددنا لو نقف على نموذجين من التراكيب الإسنادية المحولة بهذا النوع وهما:

١- الوحدة الإسنادية المحولة عن المصدر (أي ما يطلق عليها الجملة التي لها محل من الإعراب):

إذا كان التحويل هو إجراءَ الشيء على الشيء. وإذا كان بعضهم يرى أن التأويل معناه إرجاع الشيء إلى أصله، فهل يمكن أن نقول: إن الوحدة الإسنادية الوظيفية المؤلفة من الحرف المصدري وعناصر الإسناد (المصدر المؤول) سميت كذلك لأنها ترجع في أصلها إلى المصدر الصريح؟. والحقُّ إن مثل هذه الوحدة الإسنادية (المصدر المؤول) وُضِعت للدلالة على معنى نحوي يفترق عما يدل عليه المصدر الصريح. فقوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٤] يُلاحَظ أن الوحدة الإسنادية المضارعية "وأن تصوموا" تفترق في الدلالة عن المصدر الذي أُوِّلَتْ به "صَومُكم". والعجيب أن بعض الباحثين يذهب إلى أن المصدر المؤول يعود إلى المصدر الصريح عوداً تاماً، فيعزُبُ عن شرح معنى التأويل المراد في المصدر المؤول، فيقول: «أظن أنه من نافلة القول أن أشرح معنى المؤول، فإن الاسم نفسَه يُشعر بأنه قد تأوَّل إلى مفرد فيقع موقعه الإعرابي»[(١)]. إن مفهوم الدكتور محمد عيد للمصدر المؤول غير دقيق لأن فيه تركيزاً على الجانب الموقعي المتمثل في استبدال مفرد بهذا المصدر المؤول، ولأنه تصورٌ لفهم جوانب التركيب الإسنادي المكون من الحرف المصدري ومدخوله[(٢)]، قائمٌ على مجرد اتضاح تأويل ذلك التركيب بمفرد.

(١) المصادر واستعمالاتها في القرآن الكريم، محمد عيد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٧٩م، ١/ ٢٦٧.

(٢) يقصد بمدخوله الفعل ومرفوعه أو اسم "إنَّ" وخبرها.

ولو أننا وقفنا نفهم المصدر المؤول عند هذه النقطة لكان من اللازم أن يكون بينه وبين المصدر الصريح تطابقٌ تامٌ، وهو ما لا نستطيع التسليم به. والمصدر المؤول-فيما نعلم- لم يجد من النحاة من الاهتمام به أكثر من كونه موصولا حرفياً يدرس غالباً في باب الموصول، كما هي الحال في **كافية ابن الحاجب** التي جاء فيها ما نَصُّه: «وحَدُّ الموصول الحرفي ما أُوِّلَ مع ما يليه من الجمل[1] بمصدر، كما يجيء في حروف المصدر ولا يحتاج إلى عائدٍ»[2].

إن المصدر المؤول (الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفةً نحويةً ما بالاستبدال) هو ذلك التركيب الإسنادي المؤلف من أحد الأحرف المصدرية ومدخولاتها من الأفعال والأسماء. و«إن المراد بالاسم المؤول بالصريح المصدر المُنسَبِك من الفعل والحرف المصدري. سواءٌ أكان الحرف السابك هو "ما" المصدرية (...)، أم كان الحرف المصدري هو "أن"[3] (...)، أم كان الحرف المصدري هو همزةَ التسوية بعد لفظ "سواء"»[4]، أو الحرف "لو".

ويرى سيبويه أن الوحدة الإسنادية الفعلية التي قوامُها الحرف المصدري "أَن" والفعل ومرفوعه لا يختلف سلوكها النحوي عن الوحدة الإسنادية الاسمية التي قوامُها الحرف المصدري "أَنَّ" ومعموليها (اسمها وخبرها) من حيث إنهما بمنزلة اسم واحد تستبدلان به لتؤديا وظيفةً ما في الجملة المركبة أو الوحدة الإسنادية المركبة. إذ يقول: «هذا باب ما تكون فيه "أَن" و"أَنَّ" مع صلتها بمنزلة غيرها من الأسماء، وذلك قولك: ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا (...) كأنه قال ما أتاني إلا قولهم كذا وكذا. ومثل قولهم: ما منعني إلا أن يغضب علي فلان»[5]. وقد

---

(١) يقصد بالجمل الوحدات الإسنادية الوظيفية.

(٢) **الكافية في النحو**، ابن الحاجب، ٢/ ٣٥.

(٣) وقد يكون المصدر المؤول مكوناً من الحرف المصدري "أن" ومعموليها.

(٤) **عدة السالك إلى ألفية ابن مالك**، محيي الدين عبد الحميد دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢م، ١/ ١٨٥.

(٥) ينظر: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، د.عبد الرحمن الحاج صالح، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، ص٢٩.

لاحظت "موزل" أن سيبويه يصنف أضرباً من الكلم تصنيفاً واحداً وفقاً لخطة في الاستبدال. وتُقرِّرُ أن تقسيماته لأقسام الكلام من حيث انتسابُها إلى باب الاسم مشابهة لطريقة التصنيف عند أتباع منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة. فسيبويه يرى أن المصدر المؤول "أَن يفعلَ"، أو "أنه يَفعلُ"، أو "أنه فعلَ" أسماء من جهة أنه يمكن أن يُستبدَل بها اسمٌ مفردٌ[١]. وقد أشار ابن يعيش إلى أن التوكيد المصدري بـ"أن" تَقلِبُ معنى الجملة[٢] إلى الإفراد. وتصير في مذهب المصدر المؤكد[٣]، لأنها تفتقر في انعقادها جملةً[٤] إلى شيء يكون معها، ويضم إليها. وما بعدها من منصوبها[٥]. ومرفوعها بمنزلة الاسم الموصول. فلا يكون كلاماً مع الصلة إلا بشيءٍ آخَرَ من خبرٍ أو نحوه[٦]. وتأسيساً على ذلك، فإن المصدر المؤول يخرج من دائرة الجملة، فهو يُعَدُّ وحدةً إسناديةً تشكل عنصراً من عناصر الجملة التحويلية أو الوحدة الإسنادية التحويلية المركبة[٧]. وهو يعامل معاملة الاسم ما دام يصلح أن يكون مسنداً أو مسنداً إليه وسوى ذلك من الوظائف النحوية التي يؤديها. ويترتب على هذه النتيجة أن نخالف من يسير على الطريقة الغربية في توزيع أقسام الجملة إلى فرعية وأصلية على نحو ما فعله صاحب كتاب **مدخل إلى دراسة الجملة العربية** حين قوله: «من الجمل الفرعية التي تحل محل المفرد من الجمل الأصلية وترتبط بها برابط جملة المصدر المؤول»[٨]. أي لا نَقبَلُ بتسمية المصدر المؤول جملةً وظيفيةً. وإذا كان الدكتور عبدالرحمن أيوب قد ساوى بين المصدر مؤولِه وصريحِه حين رأى أنه يَصِحُّ أن يقع كلٌّ منهما مبتدأً أو خبراً[٩]، فإن هذا المصدر يمكن: «أن

---

(1) Die syntaxtic Bei Sibawiah, M Mosel Ulrikc, p. 13.

(٢) يقصد بالجملة ما سماه بحثنا "الوحدة الإسنادية".

(٣) **شرح المفصل**، ابن يعيش، ١/ ٥٩.

(٤) يقصد بـ"جملة" الوحدة الإسنادية.

(٥) يقصد الفعل المضارع المنصوب أو اسم "إن".

(٦) المرجع السابق، ابن يعيش، ٨/ ٥٩.

(٧) ينظر: المرجع السابق، بومعزة رابح، **صور الوحدة الإسنادية المركبة**، ص٩٧.

(٨) **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**، محمود نحلة، ص١٦٨.

(٩) ينظر: **دراسات نقدية في النحو العربي**، عبد الرحمن أيوب، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٢م، ١/ ١٤.

يُطلَق عليه المركب الاسمي[1]. وهو مجموعة وظائف نحوية ترتبط بعضها ببعض تُتَمِّم معنىً واحداً يَصلُح أن يَشغل وظيفةً نحويةً واحدةً أو عنصراً واحداً من عناصر الجملة، بحيث إذا أفردت هذه المجموعة وحدها لا تكون جملةً مستقلةً»[2]. فهو على الرغم من الوظائف النحوية التي يمكن أن يؤديها، شأنه شأن المصدر الصريح، فهو ينهض بعبء دلالة تختلف عن تلك الدلالة التي نجدها في ذلك المصدر الصريح. يؤيد ذلك قول للسهيلي مؤداه: «فإن قيل: فهلا اكتفي بالمصدر واستُغنِيَ به عن "أن" لأنه أخصر؟ فالجواب أن في دخول "أن" ثلاث فوائد: إحداها أن الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آتٍ، وليس في صيغته ما يدل على المُضِيِّ والاستقبال. فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع "أَن" ليجتمع لها الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان. الثانية أنَّ "أَن" تدل على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة. الثالثة: أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه»[3].

٢- الوحدة الإسنادية المحولة عن المشتق (أي ما يُطلَق عليه في كتب التراث الجملة التي لها محل من الإعراب):

والتحويل بالاستبدال يوجِب علينا الوقوف عند الوحدة الإسنادية الوظيفية[4] التي قوامُها الموصول الاسمي وصلتُه[5]. قال ابن يعيش: «"إن الذي" وأخواته مما فيه لامٌ إنما دخل توصلا إلى وصف المعارف بالجمل. وذلك أن الجمل نكراتٌ، أرادوا أن يكون في المعارف مثل ذلك فلم يَسُغْ أن تقول: مررت بزيد أبوه كريمٌ، وأنت تريد النعت لزيد؛ لأنه ثبت أن الجمل نكراتٌ، والنكرة لا تكون وصفاً لمعرفة ولم يمكن إدخال "أل" التعريف على

(١) المركب الاسمي أطلق عليه في بحثنا هذا: "الوحدة الإسنادية الوظيفية".

(٢) **النحو والدلالة**، محمد حماسة عبد اللطيف، ص٧٤.

(٣) **نتائج الفكر في النحو**، أبو القاسم السهيلي، ص١٢٦.

(٤) وقد سمى بعضهم هذه الوحدة الإسنادية الوظيفية: "المركب الاسمي الموصولي"، ينظر: **من المناهج الحديثة للبحث اللغوي**، دكتور محمد فتح، ص٨٦.

(٥) والاسم الموصول مع صلته يكونان وحدةً إسناديةً تؤدي وظيفة المبتدأ وحينئذ تكون الجملة المحتوية على هذا النوع من المسند إليه جملةً مركبةً.

الجملة لأن هذه اللام من خواص الأسماء. والجملة لا تختص بالأسماء، بل تكون اسميةً وفعليةً فجاءوا حينئذ بالذي متوصلةً بها إلى وصف المعارف بالجمل. فجعلوا الجمة التي كانت صفةً للنكرة صفةً للذي وهو الصفة في تمام اللفظ والغرض الجملة»[1].

وذكر الزمخشري أن "الذي" وُضع وصلةً إلى وصف المعارف بالجمل[2]. أي بالوحدات الإسنادية.

ففي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]. يُطمَأنُّ إلى أن التركيب الإسنادي "تَسَّاءلون" الذي ذهب ابن يعيش إلى أنه جملة جاءت لوصف "الذي"، وهو الصفة في تمام اللفظ والغرض الجملة يُطمأنُّ إلى أن لفظة "الذي" جاءت لتقوم بمهمة تعريف الوحدة الإسنادية "تساءلون" لتصبح هي، أي "الذي" وصلتها "تساءلون". وحدةً إسناديةً مضارعيةً، وظيفتها وصف اللفظة المعرفة "الله".

وهذا النوع من الوحدة الإسنادية تتكون من جزأين: اسم الموصول المبهم (أداة الوصل والربط)، وصلته التي تزيل إبهامه وتكون ببنيتها العميقة "مشتقّاً" اسم فاعل، أو اسم مفعول[3]، «لأنه إذا كان مجموع الموصول والصلة جزءاً من المركب، يكون الموصول أيضاً جزءاً ولكن لا جزءاً تاماً أولياً إلا بصلة»[4]. ويقصد بالمركب الجملة المركبة التي تكون الوحدة الإسنادية الوظيفية المؤلفة من الموصول وصلة مؤديةً وظيفةً نحويةً ما فيها، كأن تكون واقعةً فاعلا، أو نائب فاعل، أو مبتدأً، أو خبراً، أو نعتاً، أو مضافاً إليه. لأن كلا من الصلة والاسم الموصول بعضٌ من كلمة. فلا يمكن أن يكون الإعراب لصدرها دون عجزها

(١) المفصل، الزمخشري، ص١٤٣، ١٤٤.

(٢) إذا كان الفعل في هذه الوحدة الإسنادية الفعلية مبنياً للعلوم تكون البنية العميقة للمشتق المؤولة به اسم فاعل. وإذا كان الفعل فيها مَبنياً لما لم يُسَمَّ فاعله تكون البنية العميقة للمشتق اسمَ مفعول.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ١/ ٦٣.

(٤) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ٢/ ٥٣.

الذي رأى النحويون أنه لا محل له من الإعراب[1]. وأساس ذلك أن: «معنى الموصول ألا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده. ولهذا المعنى من احتياجه إلى جملة[2] بعده توضحه (...) صار كبعض الكلمة. وبعضُ الكلمة لا يستحقُّ الإعراب، لأنه أشبه بالحرف من حيث إنه لا يفيد بنفسه (...) فصار كالحرف الذي لا يدل على معنى في نفسه، إنما معناه في غيره. ولذلك يقول بعضهم إن الموصول وحده لا موضع له من الإعراب، وإنما يكون له موضع من الإعراب إذا تم بصلة»[3].

فالموصول الاسمي مع صلته بمنزلة شطري اسم[4] فهما كاسم واحد. قال الجرجاني: «إنك لا تصل الذي إلا بجملة[5] من الكلام قد سبق من السامع علم بها»[6]، لأن الصلة هي مبعث الفائدة. فالموصول الاسمي إن هو إلا رابطٌ شأنه شأن الموصول الحرفي[7]. وإذا كان ابن هشام بقوله: «وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا: الموصول وصلته في موضع كذا محتجاً أنه كالكلمة الواحدة»[8] يعارض أن تكون الوظيفة النحوية لاسم الموصول مع صلته، فإن مقالنا هذه سيتعامل مع طرفي هذه المعادلة على أنهما يؤلِّفان وحدةً إسنادية ًوظيفيةً[9] تنهض بوظائف متنوعة.

٢- التحويل بالزيادة:

كلُّ كلمة في الجملة أو الوحدة الإسنادية ترتبط بالبؤرة فيها[10]، التي هي الفعل مع

---

(١) ينظر: **مغني اللبيب**، ابن هشام، ٢/ ٥٣.

(٢) يقصد بـ"جملة"، وحدة إسنادية وظيفية.

(٣) المرجع نفسه، ابن يعيش، ٣/ ١٣٩.

(٤) ينظر: **شرح التسهيل**، ابن مالك، ١/ ٢٦٠.

(٥) يقصد بجملة صلة الموصول.

(٦) **دلائل الإعجاز**، الجرجاني، ص٢٠٠.

(٧) ينظر: (ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية)، محمد الشاوش، **حوليات الجامعة التونسية**، ص٢٥٨.

(٨) المرجع نفسه، ابن هشام، ٢/ ٤٠٩.

(٩) هذه الوحدة الإسنادية الوظيفية يسميها التحويليون جملةً مدمجةً.

(١٠) **في نحو اللغة وتراكيبها**، خليل عمايرة، ص١٠٠.

مرفوعه، والمبتدأمع خبره بسبب وعلاقة مُعَيَّنة[١]. وبذا يتحقق النظم في التراكيب الإسنادية. يقول الجرجاني: «لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك»[٢]، ولا يتحقق هذا من غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدَهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً آخر على أن يكون الثاني صفةً أوحالاً أو تمييزاً، أو أن تتوخَّى في كلام هو لإثبات معنى يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك. والتحويل بالزيادة لوجود العوارض التركيبية يُعَدُّ وسيلةً تؤدي إلى توافق[٣] أحكام النحو مع وجود الاستعمالات اللغوية الصحيحة[٤]. والزيادة التي تُعَدُّ عنصراً من عناصر التحويل هي تلك الزيادة التي يضاف فيها إلى الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية كلمات قد تكون فضلاتٍ أو قيوداً[٥]، وقد تكون عوامل متمثلةً في النواسخ (عناصر الزيادة) لتحقيق زيادة في المعنى.

وأساس ذلك أن كلَّ زيادة في المبنى تتبعها زيادة في المعنى[٦]، قال السيوطي: «وأما تقييدُ الفعل بقيد من مفعول مطلق أومفعول به، أو له، أو فيه، أو معه، أو حال، أو تمييز، أو استثناء، فذلك لزيادة الفائدة»[٧]. فكلُّ زيادة تدخل على الجملة التوليدية الفعلية أو الاسمية تحول معناها إلى معنىً جديدٍ غير الذي كان. قال الجرجاني: «وكلما زدت شيئاً وجدت المعنى قد صار غير الذي كان»[٨]، فالتحويل إنْ هو إلا حَمْلُ الشيء على الشيء وإجراؤه عليه بغية

(١) سواء أكانت هذه التراكيب الإسنادية جملاً أم وحداتٍ إسناديةً وظيفيةً.

(٢) المرجع السابق، الجرجاني، ص٤٤، ٤٥.

(٣) المقصود بتوافق أحكام النحو توافق البنى وتكافؤها عند العرب. ينظر: (النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي)، عبد الرحمن الحاج صالح، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، ص٢٩.

(٤) ينظر: **نظرية التعليل في النحو** العربي، خميس حسن سعيد الملخ، ص١٢٠.

(٥) والقيد يشمل المفعول به والحال والتمييز والمفعول به والمفعول لأجله.

(٦) ينظر: **في نحو اللغة العربية تراكيبها**، خليل عمايرة، ص٩٦.

(٧) **شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان**، السيوطي جلال الدين، تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٦م، ص٣٣.

(٨) **دلائل الإعجاز**، الجرجاني، ص٤١١.

اكتشاف الجامع الذي يجمع المحمول والمحمول له. وينطلق فيه من البنية التوليدية للجملة أو الوحدة الإسنادية المكونة من عنصرين فتُحْمَل عليها أخرى تكون فيها زوائد لإظهار كيفية تحول هذه النواة بتلك الزوائد: «وهي في الحقيقة مقارنة بنوية أساسها ما يُسَمَّى في الرياضيات الحديثة بالتطبيق، وهي هنا تطبيق مجموعة على مجموعات أخرى طرداً وعكساً»[1]. ويمكن أن نوضح ذلك بالجدول الحَملي[2] الآتي:

∘	زيدٌ منطلقٌ	
كان	زيدٌ منطلقا	ـــــــ
إن	زيداً منطلقٌ	ـــــــ
حسبت	زيداً منطلقاً	أمسِ
رأى	خالد عبدالله	وهوراكبٌ

ولقد لاحظت "موزل" من خلال اختبارها لوجود الدلالة التي يتخذها مصطلح الخبر[3] عند سيبويه الذي يكون عنده مبنياً على المبتدأ "زيدٌ أخوك"، أو مبنياً على كان واسمها، نحو "يظل زيدٌ أخاك"، أو مبنياً على المفعول الأول[4] نحو حسب عبدُالله زيداً أخاك. وإذن فهو يتخذ عند سيبويه صوراً خارجيةً سطحيةً مختلفة الموقع والامتداد. (خبر المبتدأ، خبر لظل، مفعول حَسِبَ الثاني)، ولكنه يَعرِفُ له دوراً واحداً ثابتاً في بنية عميقة أصلية يرتدُّ إليها[5]. ذلك أن جملة[6] كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وإن وأخواتها، وباب ظن هي فروع متحولةٌ عن أصل واحد هو الجملة الاسمية[7] التوليدية التي قوامُها المبتدأ والخبر

(١) (النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي)، عبد الرحمن الحاج صالح، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، ص١٢.

(٢) الحمل هو إجراء الشيء على الشيء.

(3) Mosel Ulrike. Die syntaxtic bei Sibawiah. P. 280.

(٤) لأن المفعول به الأول لظل أصله مبتدأ

(٥) ينظر: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، عبد الرحمن الحاج صالح، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، ص٢٢، ٢٣.

(٦) أو الوحدة الإسنادية المنسوخة بهذه النواسخ.

(٧) **نظرية النحو العربي**، نهاد الموسى، ص٦٣-٦٧.

وفق خطواتٍ ثابتة مطَّردة. «بل إن باب "ظن" ما يزال يحمل في عناوينه دلائل حاسمةً على هذا التأصيل والتفريع في مبنى الجمل. ذلك أنه يعرف بباب الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر»[١] فالنحاة العرب ينطلقون من أقل ما يمكن أن يتكلم به مفرداً، وينظرون إلى العناصر التي يمكن أن تدخل ذلك الكلام دون أن تُخرِجه عن كونه كلاماً واحداً[٢]. ومن العناصر التي تدخل على الجملة الاسمية التوليدية كان وأخواتها، وإن وأخواتها وأفعال الشروع، والمقاربة، والرجاء، إذ تحولها إلى جمل تحويلية اسمية فتقيِّدها بزمن معين. ومن عناصر الزيادة أدوات النفي[٣] التي تدخل على هذه التراكيب الإسنادية فتنفي الحكم، وأدوات التوكيد[٤] التي تؤكد المسند إليه أو المسند، وأدوات الاستفهام التي يُسأَل بها عن الحكم، وغيرها من الزيادات، سواء أكان لها أثر نحويٌّ، أم لم يكن. وهناك عناصر تدخل على الجملة أو الوحدة الإسنادية لدلالة إفصاحية من نحو أدوات التعجب أو التنبيه ففي قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة: ٥]. يُعَدُّ الناسخ الحرفي "إن" عنصرَ تحويلٍ جعل الجملة الاسمية التوليدية "الله غفور" حاملةً معنى التوكيد[٥]،لأن الزيادة تحوِّل الجملة من معناها إلى معنىً جديد.و هو ماعناه الجرجاني بقوله: «وكلما زدت شيئاً وجدت المعنى قد صار غير المعنى الذي كان»[٦]. ومن الأدوات التي تُضاف في صدر الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية الاسمية والفعلية حرفا الاستفهام (الهمزة وهل). ففي قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا ﴾ [مريم: ٤٦]، يُلاحَظُ أن الوحدة الإسنادية الاسمية التوليدية في هذه الآية هي:

---

(١) ينظر: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه، ص٢٢، ٢٣.

(٢) ينظر: المرجع نفسه، ص٢٦، ٢٧.

(٣) من مثل لم، لا، ليس، ما، لن.

(٤) من أدوات التوكيد،إن،أن،لام الابتداء، اللام المزحلقة، نوناَ التوكيد، قد، لقد...إلخ.

(٥) ينظر: **في نحو اللغة و تراكيبها**، خليل عمايرة، ص١٠١– ١٠.

(٦) **دلائل الإعجاز**، الجرجاني، ص٢٠٠.

"أنت راغبٌ عن آلهتي" مكونةٌ من مسند إليه + مسند. فدخلت الهمزة في هذه الوحدة الإسنادية لتفيد معنى الاستفهام، ولتحول الوحدة الإسنادية التوليدية إلى وحدة إسنادية تحويلية اسمية.

ثم قُدِّم المسند "راغبٌ" للعناية والاهتمام[1]. ويمكن أن تُعَدَّ هذه الوحدة الإسنادية مضارعيةً محولةً باستبدال المسند (الوصف) "راغبٌ"، إذ إن بنيته العميقة "ترغب". وفي قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]. يُسَجَّل أن الوحدة الإسنادية الاسمية الاستفهامية "ألست بربكم" محولةٌ بالزيادة المتمثلة في "همزة الاستفهام" المفيدة الإنكار، والفعل الماضي الناسخ "ليس" المفيد النفي، وحرف الجر الزائد "الباء" المفيد التوكيد[2]. والبنية التوليدية لهذه الوحدة الإسنادية هي "أنا ربٌّ لكم". جاءت لتفيد الاختصاص، لأن مثل هذا التركيب ينبغي أن يكون المبتدأ فيه معرفاً والخبر نكرةً.

ومن مظاهر التحويل، بالزيادة في الجملة الاسمية تعريف الخبر لدواع بلاغية[3] في نحو قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [النحل: ١٠٨]، فالخبر في هذه الجملة الاسمية البسيطة المحولة "الغافلون" ورد معرفاً بـ"أل" لإفادة كمال الصفة في الخبر، أي الكاملون في الغفلة. إذ فيه قصرُ الخبر على المبتدأ، وقد تتعدد عناصر الزيادة لتحقيق التوكيد الذي يطلبه الخبر الإنكاري في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ﴾ [الصافات: ١٠٦] حيث إن الجملة الاسمية في هذه الآية محولة بإضافة أربعة مؤكدات، هي: إن، واللام المزحلقة المقترنة بضمير الفصل "هو" المفيد التوكيد، ومجيء الخبر "البلاء" مُعَرَّفاً بـ"أل". والبنية العميقة التوليدية لهذه الجملة الاسمية

---

(١) يُعَدُّ دخول حرف الجر الزائد على الاسم عارضاً مؤثراً على شكل الترتيب وهو تحويل عارض نحوياً لا دلالياً لإمكان الاستغناء عنه كما أن الباء يمكن الاستغناء عنها نحوياً فقط لا بلاغياً. ينظر: **نظرية التعليل في النحو العربي**، حسن خميس سعيد الملخ، ص ١١٩، ١٢٠.

(٢) ينظر: **دلائل الإعجاز**، الجرجاني، ص١٢٤-١٢٦.

(٣) ينظر: **الكشاف**، الزمخشري، ١/ ٢٤٨.

البسيطة هي "هذا بَلاءٌ".

والتحويل بالزيادة في الجملة الفعلية قد يكون آتياً من ثلاث زيادات تمثل ثلاثة مؤكدات تتضافر لتؤلِّف خبراً إنكارياً. وشاهدُه الجملة الفعلية الواردة في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ وَلَن تُفْلِحُوا إِذًا أَبَدًا﴾[الكهف:٢٠]، فالجملة المضارعية المنفية في هذه الآية محولة بإضافة حرف النفي "لن" المفيدة نفي الفلاح في المستقبل، وإضافة عنصري التوكيد "إذاً" و"أبداً" لإفادة أن هذا الفلاح مؤكدٌ نفيُهُ[١].

١ - التحويل بالحذف:

الإيجاز سِمَةٌ بارزة في اللغة العربية يحققها أسلوب الحذف الذي أنِس به حذاق العربية وسموه "شجاعة العربية"[٢]. وللجرجاني كلمة قيِّمة عن الحذف أوردها في كتابه **دلائل الإعجاز** قال فيها: «إنه باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر، والبليغ من يختار الإيجاز ما أمكن التعبير عن فكرته بألفاظ قليلة، ويفضله عن الإطناب إذا لم تكن فيه زيادة معنىً أو توسيع»[٣]. ومن عادة العرب الإيجاز والاختصار والحذف طلباً لتقصير الكلام واطِّراح فضوله والاستغناء بقليله عن كثيره، ويَعُدُّون ذلك فصاحةً وبلاغةً ويندرج ذلك في الحفاظ على المجهود العضلي والذاكري الذي يحتاج إليه المرسل[٤].

وقبل أن تقف على صور الحذف نَلْفِتُ الانتباه إلى أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين الحذف والتقدير والتعليل، وإن ذهب بعضهم إلى أن الحذف والتقدير والتعليل مسائل خيالية محضة لا يعرِف عنها العرب الأوائل شيئاً فذلك -لأن العربي القُحَّ إنما نطق اللغة العربية على السليقة[٥] (على

(١) **الخصائص**، ابن جني، ٢/٣٦، باب: شجاعة العربية.

(٢) المرجع نفسه، الجرجاني، ص١٣٢.

(٣) ينظر: (أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية)، عبد الرحمن الحاج صالح، **مجلة اللسانيات**، ص٣٩.

(٤) ينظر: **الإيضاح في علل النحو**، الزجاجي، ص٦٥.

(٥) ينظر: **دراسات في علم المعاني**، عبد الواحد حسن الشيخ، ص١٦٢.

سَجيَّتَه)- فإن الحذف والتقدير يُوصِلان إلى ضبط ما لا يمكن ضبطه بغيرهما. فثمة تراكيب إسنادية (جمل أو وحدات إسنادية) وقع فيها حذف لو لم نقدره ما استطعنا فهمها الفهم السليم.

والحذف الذي يعد عنصراً تحويلياً هو ذلك الذي يُسَجَّلُ في الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية الاسمية أو الفعلية لغرض في المعنى. وتبقى معه هذه الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية حاملةً معنىً ما.

وحيث إن الحذف خلاف الأصل. فإنه لا يُعْدَل إليه إلا لسبب يقتضيه مع قيام قرينة دالة عليه. سَواءٌ أكانت هذه القرينة حاليةً أم مقاليةً[1]. إذ المحذوف بدونها لا يُعْلَمُ بالنسبة إلى السامع، فيُخِلُّ الحذف بالمقصود.

٤- التحويل بالترتيب:

لقد أوضحنا فيما سبق أن اللغة العربية تتميز بحرية النظم. فالكلمة فيها يتغير موقعها مع بقائها محافظةً على معناها النحوي[2]. ذلك أن الجملة ينبغي أن تُبنىَ بطريقة معينة في انتظام مُعَيَّن بتقديم، وتأخير وحذف على ضوء قواعدِ وقوانينِ التحويل التي تهدف إلى تحقيق المعنى المراد[3].

وإن النظام اللغوي للعربية يحافظ على رُتَبٍ خاصة بالنسبة إلى إجراء الكلام وفق الصور الإسنادية للجملة أو الوحدة الإسنادية. ويمكن أن تتغير مكونات الجملة أو الوحدة الإسنادية تقديماً أو تأخيراً حين يسمح النظام اللغوي بذلك، وحسب السياق الكلامي.

ودراسة التقديم والتأخير قائمة على دراسة الرتبة في الجملة العربية. فقد حدد علماء النحو الرتبة وجعلوها محفوظةً وغير محفوظة. فإذا احتاج المتكلم أن يؤكد جزءاً من الجملة أو الوحدة الإسنادية بدون إدخال أدوات التوكيد يجد اللغة العربية بقرائنها المتنوعة -وأهمها

---

(١) ينظر قواعد النحو العربي في ضوء نظرية، النظم، سناء حميد البياتي، ص٢٠١.

(2) Aspects de la theorie syntaxique. Naom Chomsky, pp. 10-16.

(٣) ينظر: التراكيب النحوية وسياقاتها عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، صالح بلعيد، ص١٧٣.

علامات الإعراب- تساعده على تأدية هذا المعنى. فيقدم الجزء الذي يهتم به. يؤيد ذلك قولٌ لسيبويه مفادُه: «إنما يقدمون[١] الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يَهُمَّانهم ويَعْنيانهم»[٢]. يعزز ذلك قول للجرجاني فحواه: «واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام»[٣]، «وإنما يقال مقدم ومؤخر للمنزال لا للقارِّ في مكانه»[٤]، «والتقديم والتأخير مرهونان بالأغراض والأحوال التي تخص المخاطب والسياق الكلامي الذي يرد فيه التركيب الإسنادي في صورته»[٥]. أي أن الإسناد المحول الواقع فيه التركيب المقدم ـ أو المؤخر منطلق أساساً من فهم الأحوال المتحولة والمتغيرة للخطاب.

وقد شرح الجرجاني الظاهرة التركيبية لعملية التقديم والتأخير للأركان اللغوية. سواءٌ أكان ذلك على يمين الفعل أم على يساره. وقد أدرك القدماء أن التقديم والتأخير يتعلقان بالمعنى في ذهن المتكلم. «فالألفاظ تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس»[٦]. والترتيب الذي يُعَدُّ عنصراً تحويلياً هو ذلك الذي يتم فيه إجراء تغيير يقع على ترتيب عناصر الجملة أو الوحدة الإسنادية بالتقديم والتأخير، من نحو تقديم المفعول به على الفعل والفاعل في الجملة أو الوحدة الإسنادية الفعلية، ومن نحو تقديم الخبر على المبتدأ في الجملة أو الوحدة الإسنادية الاسمية، أو تقديم الفضلات على أحد ركني الجملة الأساسيين أو عليهما معاً بُغيَةَ إحداث تغيير في المعنى. فالترتيب عنصرٌ تحويليٌّ يرتبط بالبنية العميقة المتعلقة بالمعنى في ذهن مستعمل اللغة. ويتم بتقديم ماحَقُّه التأخير للتعبير عن ذلك المعنى ونقله إلى السامع[٧]. وهذا

---

(١) أي العرب.

(٢) **الكتاب**، سيبويه، ١/ ٣٤.

(٣) المرجع نفسه، سيبويه، ١/ ٣٤.

(٤) **دلائل الإعجاز**، الجرجاني، ص ٨٤.

(٥) **البرهان الكشاف عن إعجاز القرآن**، الزملكاني، تحقيق الدكتورة خديجة الحديثي والدكتور أحمد مطلوب، ط١، ١٩٧٤م، ص٢٣٢.

(٦) **دلائل الإعجاز**، الجرجاني، ص٤٠.

(٧) ينظر: **أساليب الجملة**، عبد القادر مرعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩م، ص٦٣.

النوع من التحويل بالترتيب قُسِّمَ إلى قسمين:

١- تقديم على نِيَّة التأخر، ويُسمَّى تحويلا محلياً.

٢- تقديم لا على نية التأخر، ويُسمَّى التحويل الجذري. وقد عقد "ابن السراج" باباً في كتابه **الأصول في النحو** تحدث فيه عن التقديم والتأخير ووجوهه[١].

فإذا أراد المتكلم أن يجري تغييراً في المعنى عليه أن يُجْرِيَ تغييراً في المبنى. ويُسمَّى هذا التغيير تحويلاً يأخذ صوراً متعددةً. منها ما يكون لغرض القصر. ففي قوله تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٦]، يُلاحَظُ الجملة الفعلية "بل الله فاعبد" قد قُدِّم فيها المفعول به "الله" على الفعل والفاعل "فاعبد" وصولا إلى قَصْر المفعول على فعل الفاعل[٢]. أي قَصْر عبادتك على الله وحده. وفي قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾[الفاتحة: ٥]، يُلاحَظ أن الجملة المضارعية "إياك نَعْبُدُ" هي جملة محوّلةٌ بنيتها العميقة "نعبدك" لإفادة الاختصاص والقَصْر.

ولقد كان نَقلُها إلى مستوىً دلاليٍّ خاصٍّ يوافق أسلوب القصر الذي يتطلب نقل الاسم عن طريق التفكيك إلى اليمين. ولما كان ذلك يصطدم بنوياً بعدم إمكان استقلال المتصل بذاته تحتَّم تحويله إجبارياً إلى قَبِيلِه وهو الضمير المنفصل "إياك". وأساس ذلك أن الجملة الفعلية[٣] التي يكون المفعول به فيها ضميراً متصلا، حين يُراد أن يُقْصَرَ الحديث عليه دون غيره، فإن هذا الضمير المتصل يتحول إلى ضمير منفصل في محل نصب مقدم على عامله[٤]. فالاختصاص كان بسبب تقديم الضمير المؤدي وظيفة المفعول به.

وقد يكون التحويل بالتقديم لإحداث النَّغَم الذي له درجةٌ كبيرة وتأثيرٌ عجيبٌ على

---

(١) ينظر: **الأصول في النحو**، ابن السراج، ٢/ ١٣١، وابن جني، **الخصائص**، ٢/ ٣٨٢-٣٨٥.

(٢) ينظر: **قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم**، سناء حميد البياتي، ص٤٠٨.

(٣) أو الوحدة الإسنادية الفعلية.

(٤) ينظر: (مفهوم التحويل وأنواعه في العربية)، صالح خديش، **مجلة اللغة العربية وآدابها**، جامعة قسنطينة، ص١٨٧.

السامع. ويلاحَظ ذلك في فواصل القرآن الكريم في نحو قولـه تعـالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الـضحى: ٩، ١٠]، ذلك أن الجملتين الفعليتين "فأما اليتيم فـلا تقهـر"، و"أمـا السائل فلا تنهر" محولتـان بتقـديم المفعـولين "اليتـيمَ"، و"الـسائلَ" عـلى فعلـيهما "تقهـر" و"تنهر"[1]، وفاعليهما اللذين بنيتهما العميقة "أنت". وهذا التحويل قد جعل الـنص محمـلا بطاقة تأثيرية عالية في الجانبين المعنوي والصوتي التنغيمي[2].

(١) ينظر: **قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم**، سناء حميد البياتي، ص ٤٢٩.

(٢) المرجع نفسه، سناء حميد البياتي، ص ٤٣٠.

❁ المصادر والمراجع المعتمدة:

١- **أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم: دراسة تحليلية لنموذجين من الاشتغال طبيعته وإعرابه**، أحمد مختار البزرة، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، بيروت، ١٩٨٥م.

٢- **أسرار البلاغة**، الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر، تحقيق: هـ. رتير استبول، ط٢، ١٩٧٩م.

٣- **أسرار العربية**، ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٥٧م.

٤- **الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: (الجملة البسيطة)**، ميشال، زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥م.

٥- **الألسنة العربية**، ريمون طحان، دار الكتاب البنان، بيروت، ١٩٨١م.

٦- **الألسنية علم اللغة الحديث**، ميشال، زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥م.

٧- **أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية**، تمام حسان، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، د. ت.

٨- **أهم المدارس اللسانية**، المهيري، عبدالقادر وزملاؤه، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ١٩٨٦م.

٩- **البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسي، أبو عبدالله محمد بن يوسف، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٨هـ.

١٠- **بلاغة الكلمة والجملة والجمل**، سلطان، منيرة، منشأة المعارف الإسكندرية جلال حزى وشركاه، د. ت.

١١- **بناء الجملة العربية**، حماسة، محمد عبداللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣م.

١٢- **تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة**، خالد أحمد، الشركة التونسية للنشر، ٢٠٠٠م.

١٣- **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبدالقاهر**، لاشين، عبدالفتاح، دار المريح الرياض، السعودية

١٤- **تصنيف وتحليل لصور الإعلال والإبدال الصرفي في المشتقات الأحد عشر والمصادر وتيسير**

تعليم المبرمج منها لتلامذة المرحلة الثانوية، بـومعزة، رابـح، رسـالة ماجـستير، معهـد اللغـة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، ١٩٩٩م.

١٥- **التعبير الزمني عند النحاة العرب**، بوخلخال، عبدالله، ديوان المطبوعـات الجامعيـة، الجزائـر، ١٩٨٧م.

١٦- **الجملة بين النحو والمعنى**، الحمصي، محمـد الطـاهر، رسـالة دكتـوراه، كليـة الآداب جامعـة حلب، ١٩٩٨م.

١٧- **الجملة العربية بين النحو والبلاغة والتواتر**، الأيـوبي، هاشـم إسـماعيل، دار الـشمال للطباعـة النشر والتوزيع، طرابلس، لبنان، د. ت.

١٨- **الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية**، عبادة، محمـد إبـراهيم، منـشأة المعـارف بالإسـكندرية، جلال حري وشركاه، ١٩٨٨م.

١٩- **الجملة في كتاب سيبويه**، الحاج، صالح عبـدالرحمن، نـدوة النحـو والـصرف الـصادرة عـن المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأداب والعلوم الاجتماعية، دمشق، ٢٧-٣٠/٠٨/ ١٩٩٤م.

٢١- **خصائص التراكيب**، محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط٢، ١٩٨٠م.

٢٢- **الخصائص**، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، د. ت.

٢٣- **دلائل الإعجاز**، الجرجاني أبو بكر عبدالقاهر، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨.

٢٤- **دلالة التراكيب**، محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، دار التضامن، القاهرة، ط٢، ١٩٨٧م.

٢٥- **سر صناعة الإعراب**، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: مـصطفى الـسقا وآخـرين، مطبعـة البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٥٤م.

٢٦- **شرح الأنموذج**، لمحمد ابن عبدالغني الأردبيلي، شعلال الأخضر، رسالة ماجـستير، جامعـة الجزائر، ١٩٨٤م.

٢٧- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ابن هشام، أبـو محمـد جمـال الـدين الأنـصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.

٢٨- **شرح الكافية في النحو**، الاستراباذي، رضي الـدين محمـد بـن حـسن، دار الكتـب العلميـة، بيروت، لبنان، د. ت.

٢٩- **شرح المفصل**، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة، د. ت.

٣٠- **علم اللغة الحديث**، ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط٢، ١٩٨٨م.

٣١- **قضايا ألسنية تطبيقية**، ميشال زكريا، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١١، فبراير١٩٩٣م.

٣٢- **في النحو العربي: قواعد وتطبيق**، المخزومي مهدي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان ط٢، ١٩٨٦م.

٣٣- **قواعد تحويلية**، الخولي محمد علي، دار المريخ، الرياض، ١٩٨١م.

٣٤- **قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم**، البياتي، سناء حميد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٣م.

٣٥- **الكافية في النحو**، ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر، تحقيق: طارق نجم عبدالله، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، د.ت.

٣٦- **الكتاب**، سيبويه، أبو بكر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٧٧ م.

٣٧- **لسان العرب**، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، د. ت.

٣٨- **اللسانيات واللغة العربية**، الفاسي الفهري، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ١٩٨٦م.

٣٩- **اللغة العربية معناها ومبناها**، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د.ت.

٤٠- **لمع الأدلة في أصول النحو**، ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ١٩٧١م.

٤١- **المثل السائر**، ابن الأثير، ضياء الدين، تحقيق: بدوي طبانة وأحمد الحوفي، نهضة مصر القاهرة، د.ت.

٤٢- **مظاهر النظرية النحوية**، تشومسكي نوم، ترجمة: مرتضى جواد باقر، بغداد، ١٩٨٣م.

٤٣- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام، أبو محمد جمال الدين الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد على حمد الله، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.

٤٤- **مفاتيح الألسنية**، مونان جورج، ترجمة: الطيب بكوش، المؤسسة التونسية للكتاب، ١٩٨١م.

٤٥- **المفصل في علم العربية**، الزمخشري أبو القاسم جار الله، دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ت.

٤٦- **المقدمة**، عبدالرحمن بن خلدون، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية، الجزائر، ١٩٨٤م.

٤٧- **من أسرار اللغة**، أنيس إبراهيم، مطبعة لجنة البيان العربية، القاهرة، د.ت.

٤٨- **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، حماسة محمد عبداللطيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٩م.

٤٩- **المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني**، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٩٥٤م.

٥٠- **موضع اللبس في العربية وأمن لبسها**، الحموز، عبدالفتاح، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ت.

٥١- **النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج**، الراجحي عبده، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.

٥٢- **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، مازن الوعر، دار طلاس، دمشق، ط١، ١٩٨٧م.

٥٣- **النحو الوافي**، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط٥، د. ت.

(٥٤) **نظام الارتباط والربط في الجملة العربية**، حميدة مصطفى، مكتبة لبنان، د. ت.

٥٥- **النظريات اللسانية والبلاغية عند الجاحظ**، بناني محمد الصغير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٤م.

٥٦- **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، نهاد الموسى، دار البشير للنشر والطبع، الأردن، ط١، ١٩٧٩م.

٥٧- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، تحقيق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٩م.

58. Chomsky Naom: Aspects de la theroysyntaxique. Trad, de Jean, Claude, Seuil, Paris, 1971.
59. Emonds Joseph: Transformations radicales conservatrices et locales, Seuil, Paris.
60. Mosel Die: Syntaktische Terminologie, bei Sibawaih. Trd, D. Robinson, Librairie Larouss, Paris.